

مذكرة الرؤساء – الاجتماع المشترك بين مجموعتي العمل الأولى والثانية

التابعتين للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل

28 أبريل/نيسان 2008، الساعة 9.30 – 12.30

رئيس مجموعة العمل الأولى Vic Heard والرئيستان المشاركتان لمجموعة

العمل الثانية Natalie Feistritz وولياء السقاف

وظيفة التقييم

(1) اتفق الاجتماع المشترك مع التقييم الخارجي المستقل على ضرورة إجراء تقييم فعّال لكل من الأجهزة الرئاسية والإدارة العليا وعلى أنّ طريقة إجراء التقييم يجب أن تتجاوز معهما وأن تبقى مستقلة من الناحية التنفيذية. ومستوى التقييم في المنظمة رفيع نسبياً ويشكل أساساً متيناً للمضي قدماً. ووظيفتا التعلّم والمساءلة في التقييم أساسيتان لكل من الأجهزة الرئاسية والإدارة وأيضاً لضمان الثقة في وظيفة التقييم. والشفافية في الترتيبات المؤسسية هامة كما الوضوح فيها. وكان هناك بالتالي توافق عام في آراء مجموعتي العمل حول الاقتراح الذي تقدّمت به إدارة المنظمة بوجوب دمج سياسات التقييم في المنظمة واستراتيجياته وترتيباته المؤسسية ضمن "ميثاق" توافق عليه الأجهزة الرئاسية. واعتبرت مجموعتنا العمل أيضاً، مع موافقة الإدارة إلى حد كبير، ما يلي:

(أ) ينبغي أن يكون مكتب التقييم داخل أمانة المنظمة، كمكتب منفصل، على أن يكون مسؤولاً أمام المدير العام أو نائبه وأمام الأجهزة الرئاسية من خلال لجنة البرنامج (أو الترتيبات اللاحقة). وينبغي أن يستمر نائب المدير العام في رئاسة لجنة التقييم الداخلية من أجل إسداء المشورة للمدير العام ويتعيّن على هذه اللجنة أن تتفاعل كذلك مع لجنة البرنامج من وقت إلى آخر؛

(ب) يتعيّن على الأجهزة الرئاسية أن توافق على خطة التقييم المتجددة، كما هي الحال الآن، بعد التشاور مع لجنة التقييم الداخلية؛

(ج) ينبغي وضع ميزانية ثابتة للتقييم في البرنامج العادي كنسبة مئوية من ميزانية البرنامج العادي وأن تكون محمية بالكامل وتخصص لمكتب التقييم. واعتبرت مجموعتنا العمل أنّه ينبغي تخصيص نسبة أكبر من الميزانية للتقييم مقارنة بمستواها الحالي الذي لا يتجاوز 0.5 في المائة واعتبر الكثيرون أنّه ينبغي زيادة هذه النسبة تدريجياً إلى المستوى الذي اقترحه التقييم الخارجي المستقل وقدره 1.0 في المائة. وشددت مجموعتنا العمل كذلك على أنه يتعيّن على الجهات المانحة كافة أن تحترم قرار المجلس بوجوب تخصيص نسبة 1 في المائة على الأقلّ من جميع الموارد من خارج الميزانية للتقييم؛

(د) ينبغي تعيين مدير للتقييم من مستوى مد-2 كما هو معمول به في مكاتب التقييم الأخرى في الوكالات التي توجد مقارها في روما وبالنسبة إلى وظيفة المفتش العام في منظمة الأغذية والزراعة. ويجب أن تكون عملية الاختيار والتعيين عملية مهنية وشفافة وأن يجري التشاور بالكامل مع الأجهزة الرئاسية خلال هذه العملية.

وينبغي أن يشغل مدير التقييم وظيفته هذه لولاية ثابتة مع إمكانية تجديدها لولاية إضافية واحدة على الأكثر، من دون أن تكون هناك إمكانية إعادة تعيينه فوراً في وظيفة أخرى داخل المنظمة؛

- (هـ) ينبغي في جميع عمليات تعيين موظفي التقييم والاستشاريين اتباع إجراءات شفافة ومهنية، على أن تكون المهارة الفنية في صدارة المعايير، بالإضافة إلى الاعتبارات المتعلقة بالتوازن الإقليمي وبين الجنسين. ويجدر بمدير التقييم أن يكون مسؤولاً بالدرجة الأولى عن تعيين موظفي التقييم والمسؤول الوحيد عن تعيين الاستشاريين (وقد جرى إبلاغ مجموعة العمل بأنه قد بدأ العمل بنظام التفويض باتجاه تحويل مسؤولية تعيين الموظفين وزيادة المسؤولية عن تعيين الاستشاريين إلى المديرين العامين المساعدين وإلى رؤساء المكاتب المستقلة. فاعتبرت الإدارة أن لا حاجة إلى إجراءات خاصة لإجراء التقييم)؛
- (و) من المهم جداً ضمان النوعية ومن الضروري وضع آلية نظيرة وللتقييم تستخدم في إجراء عمليات استعراض دورية لوظيفة التقييم؛
- (ز) ينبغي تعزيز عمليات متابعة التقييم بقدر أكبر؛
- (ح) جميع تقارير التقييم واستجابات الإدارة وتقارير المتابعة يجب أن تبقى وثائق متاحة لجميع أعضاء المنظمة. وينبغي أيضاً تكثيف الجهود الرامية إلى مناقشة التقارير وعرضها على جميع الأعضاء المعنيين في الأجهزة الرئاسية؛
- (ط) كما أوصى به التقييم الخارجي المستقل، ينبغي أن يؤدي مكتب التقييم دوراً استشارياً لدى الإدارة ضمن حدود مؤسسية حول الإدارة والبرمجة وإعداد الميزانية استناداً إلى النتائج، مع تعزيز حلقة استرجاع المعلومات والتعلم؛
- (ي) ينبغي تنسيق عملية التقييم على نحو جيد داخل منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة عمل وحدة التفتيش المشتركة فيما يتعين على مكتب التقييم في منظمة الأغذية والزراعة أن يواصل العمل بشكل وثيق مع مجموعة التقييم في الأمم المتحدة؛
- (ك) يتعين على مكتب التقييم أن يواصل العمل عن كثب مع مكتب المفتش العام ومع المراجع الخارجي حيثما يقتضى الأمر ذلك، لكن مجموعة العمل لم ترَ أن دمج المكتبيين هو أمر مناسب للأسباب التي ذكرها تقرير التقييم الخارجي المستقل.